في تصريح صحفي لوزير الصناعة على هامش مؤتمر رجال الاعمال

البحرين نجحت في تأسيس بنية مؤسسية مالية رائدة

تتوجه وزارة الصناعة والتجارة بموفور الشكر والتقدير على تفضل صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء، راعي المؤتمر، على رعاية المؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، كما تشرفت مملكة البحرين أيضا بحضور ومشاركة عمرو بن عبد الله الدباغ ، ممثل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة. وبهذه المناسبة يسعدنا الترحيب بالجهود المشكورة لجميع الهيئات والمؤسسات والاتحادات والشركات العربية، والبحرينية، على ما قدموه من جهد مشكور، في معاونة وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين، لانجاح ترتيبات وفعاليات هذا المؤتمر الاستثماري العربي الهام، والمعرض المصاحب له.

وفي مقدمة الجهات المساهمة في التحضير والتنظيم جامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والاتحاد العام للغرف التجارية العربية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، بمعاونة ودعم وزارة الصناعة والتجارة، وكافة الوزارات والمؤسسات والشركات الوطنية والعربية والإقليمية، في هذه المناسبة الاقتصادية والاستثمارية العربية الهامة.

كما تشرفت البحرين أيضا بمشاركة وفود رسمية ووفود رجال أعمال ومستثمرين على أرفع مستوى من غالبية الدول العربية الشقيقة. ولاشك أن المشاركة الحيوية والحضور المكثف للإعلام والصحافة البحرينية والعربية في تلك المناسبة الهامة قد سجلت ما يزخر به هذا المؤتمر من العديد من العروض الاستثمارية الهامة والجادة، من جميع البلدان العربية الشقيقة المشاركة، بما يمثل فرصة مواتية لتنمية الأعمال، والخروج بنتائج عملية، بالاتفاق على مشاريع إنتاجية واستثمارية، وإبرام صفقات تجارية، ناجحة ومجزية.

ولقد سجل المؤتمر أيضا ما تنعم به مملكة البحرين من بيئة استثمارية مواتية وجذابة، بفضل ما حباها الله به من موقع جغرافي متميز، وتاريخا راسخا في الالتزام بحرية التجارة، والمبادلات المالية والاستثمارية الإقليمية، والعالمية، الآمنة والمثمرة.

كما يرفع هذا المؤتمر أيضا رسالة محبة وتقدير للقيادة السياسية الحكيمة لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، وحكومته الرشيدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، وبدعم من صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين، والتي أثمرت خلال السنوات القليلة الماضية، عن تحقيق العديد من التحولات السياسية والدستورية والتنموية الأساسية المتوازنة والهادفة، لبلدنا الكريم.

ولا ريب إن هذه التحولات قد خلقت إيقاعاً وتحولاً إيجابياً كبيراً في مؤسسات الدولة، وفي السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، وفي مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص التجاري والاستثماري البحريني، امتد ليطال الكثير من التغييرات الأخرى التي تبشر بجعل البحرين مناراً للحرية، والنهضة العمرانية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما سجل الحضور الكريم للمؤتمر ما توليه الحكومة البحرينية من خطوات رؤية، لإعادة هيكلة الاقتصاد وسوق العمل، والتعليم والتدريب المهني، وتنويع الصناعة، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قانون الشركات، وقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وفقا للمتطلبات الجديدة في ظل العولمة التجارية. الأمر الذي يسهم إيجابا في تهيئة مناخ الاستثمار البحريني وبنيته الأساسية والخدمية، ومؤشراته الشاملة والمتمثلة في إنجازات المرفأ المالي، ومركز التجارة العالمي، وإقامة مركز البحرين للمستثمرين، بنظام النافذة الواحدة، الذي أدى إلى تسجيل الشركات التجارية والاستثمارية الجديدة، في وقت قياسي.

كما رحب المؤتمر أيضا بما تتشرف به مملكة البحرين، من استضافة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1995، بما يتوافر لديه من صفوة الخبراء الدوليين والعرب، الأمر الذي يؤكد التوجه البحريني لتصبح مركزا تجاريا وماليا مضيافا، وجاذبا للمعاملات المالية والمبادلات التجارية الإقليمية والعالمية، ولجعل الاستثمار والمبادلات أكثر أمنا وطمأنينة، وتوفير فرص العمل والتوظف الشريفة والمجزية للمواطنين والمقيمين.

كما سجل المؤتمر أنه بينما كانت البحرين من أولى دول المنطقة إنتاجا للنفط، منذ عام 1932، وكانت سباقة أيضا في تنويع أنشطتها الاقتصادية، بتطوير صناعاتها التقليدية، وإقامة الصناعات الحديثة على أعلى مستويات التقنية والتطور، خاصة في مجال الألمنيوم، والبتروكيماويات، والمنتجات النفطية المتطورة، بحيث أصبح قطاع البترول، يمثل أقل من 14٪ من دخلها القومي، بعد أن كان يمثل 45٪ في السبعينيات من القرن الماضي.

كما نجحت البحرين أيضا، منذ الطفرة البترولية الأولى في السبعينات، بفضل من الله، وبتوجيهات من قيادتها السياسية الحكيمة، في تأسيس بنية مؤسسية، مالية ومصرفية رائدة، تتمتع بأرفع الكفاءات البشرية والمهنية، وأحدث التقنيات العالمية، مدعوم بالمؤسسات الرقابية، واعتبارات الملاءة المالية، ومعايير بازل المصرفية.

د. حسن فخرو

وبذلك أصبح القطاع المالي البحريني وحده يضم حوالي 366 مؤسسة، وشركة مالية وطنية وعالمية، بموجودات بلغت أكثر من 140 مليار دولار، في ديسمبر 2005، ومحققا لحوالي 24٪ من الدخل القومي. وكذلك الحال بالنسبة لقطاعات الاتصالات، والتشييد، والتعليم، والسياحة، والتي حققت جميعها طفرات مماثلة، حتى أصبح قطاع الخدمات، يساهم في تحقيق حوالي 65٪ من الدخل القومي البحريني.

كما تميزت المواكبة البحرينية للمتغيرات الاقتصادية العالمية، والنظام التجاري متعدد الأطراف بالمبادرة والإيجابية، باضمامها للجات، وعضويتها التأسيسية لمنظمة التجارة العالمية منذ نشأتها عام 1995، وتبنيها لسياسات اقتصادية وتجارية واستثمارية، تتسم بالانفتاح والتحرير، والشفافية.

ولاشك أن فرص الاستثمار تتعاظم من خلال تفعيل اتفاقات التجارة الحرة مع العديد من الدول العربية والصديقة، بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدأ سريانها مؤخرا، أو تلك التي ينتظر قرب التوصل إليها، فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوربي، وكل من الهند وباكستان والصين واستراليا وسنغافورة، وتركيا.

وقد شهدت المنامة في الأسبوع الماضي فقط مؤتمرا اقتصاديا مشتركا لتفعيل اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بتنظيم مشترك لكل من مجلس التنمية الاقتصادية، ووزارة الصناعة والتجارة، وبمشاركة كل من وزير التجارة الأمريكي، ووزير التجارة والصناعة الأردني، وبحضور حوالي خمسمائة مشارك، من بينهم حوالي 150 شركة أمريكية، لتعزيز فرص تواجدها التجاري والاستثماري في البحرين، في ظل التيسيرات والحوافز التي توفرها اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

وذلك بالاضافة إلى خطوات التكامل الاقتصادي الإقليمي، لتحقيق السوق المشتركة، والوحدة الاقتصادية والنقدية، لدول مجلس التعاون الخليجي العربية. وذلك فضلا عن عضوية البحرين لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي اكتملت مراحل تحرير تجارتها منذ أول يناير 2005.

وباستكمال تلك المنظومة الإقليمية والعالمية لتحرير التجارة الخارجية، تصبح الأسواق الواعدة، لأكثر من ثلاثة مليارات مستهلك، مفتوحة على مصراعيها، لإستقبال السلع والخدمات ذات المنشأ البحريني، ابتداء بحوالي 700 مليون مستهلك أمريكي وأوروبي، وأكثر من مليارى مستهلك بالهند والصين وباكستان، وأكثر من ثلاثمائة مليون مستهلك، بمنطقتنا العربية والشرق أوسطية.

والمتتبع لتطور واتجاهات التجارة الخارجية العربية منذ بداية الألفية يلاحظ تزايدا مطردا لحجم التجارة البينية العربية، حيث تضاعف حجمها بين عامي 2000 و2004 من حوالي 32 مليار دولار إلى حوالي 64 مليار دولار. الأمر الذي ارتفع بنسبتها التقليدية، من أقل من 8٪ إلى ما يجاوز 10٪ بقليل، وذلك بالنسبة للتجارة الخارجية العربية مع العالم أجمع.

وقد عكست اتجاهات التجارة الخارجية البحرينية، صدق التوجه نحو تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية، مع الدول العربية والإسلامية الشقيقة بصورة متزايدة. فبينما تزايد إجمالي حجم التجارة الخارجية البحرينية مع العالم بنسبة 40٪ بين عامي 1999 و2005، فقد تزايد بمعدلات أكبر، مع كل من الدول الخليجية، والعربية، والإسلامية، وذلك بنسب: 61٪ و 59٪ و50٪ على التوالي. كما تنسك البحرين بعدم فرض أية ضرائب، بجميع أنواعها، سواء على مواطنيها، أو مقيميها، أو على مشروعات الاستثمار والتجارة، المقامة على أراضيها. كما تلتزم بالاعفاء الجمركي لمئات الخامات والمعدات الإنتاجية والسلع الأساسية، مع انخفاض معدل تعريفاتها الجمركية السائدة، إلى مستوى 5٪ في ظل الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي.

ولقد أتت هذه الجهود المخلصة، ثمارها، بمضاعفة صافي حجم الاستثمارات الخارجية الواردة للبحرين - وفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) - من 176 مليون دولار في السبعينات، إلى 265 مليون دولار في الثمانينات، وإلى 4.7 مليار دولار في التسعينات. ثم إلى 1، 3 مليار دولار خلال السنوات2000/2004. الأمر الذي يجعلنا نأمل بكل ثقة، في مضاعفة هذا الرقم مرات عديدة، خلال السنوات القليلة القادمة، بإذن الله.

وبالرغم من هذا الإنجاز المشرف، والذي يضع البحرين في مرتبة متقدمة، تتلو كبريات دول المنطقة في هذا المضمار، مثل المملكة العربية السعودية ومصر - إلا أننا لا نزال نتطلع إلى زيادة جذب الاستثمارات العالمية، إلى منطقتنا العربية، والشرق أوسطية، بما يتناسب وإمكاناتنا الاقتصادية، وموارد بشرية.

فقد أورد تقرير أونكتاد المذكور، أن رصيد منطقتنا بغرب آسيا - بما فيها تركيا - من الاستثمارات الأجنبية الوافدة، منذ عام 1970 وحتى عام 2004 بلغ مائة مليار دولار أمريكي فقط. بما يمثل أقل من 8٪ مما حققته القارة الآسيوية بأكملها، وحوالي 1٪ فقط من جملة الاستثمارات العالمية، خلال نفس الفترة.

ولقد تشرفت البحرين، في شهر فبراير الماضي، أيضا، باستضافة مركز مينا للاستثمار، والذي يهدف إلى تنمية وجذب الاستثمارات العالمية، إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بباريس، الأمر الذي يعكس مدى الثقة التي تتمتع بها البحرين، بين الدول الشقيقة والصديقة، بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بل ولدى الدول الصناعية المتقدمة الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

إننا على ثقة كاملة بأن هذا الحضور العربي الرفيع المستوى، ومساهماته البناءة خلال هذا المؤتمر، والمعرض المصاحب، سوف يسفر عن تحقيق آمال أجيالنا الجديدة في دعم، وتكثيف التعاون الاقتصادي العربي، وزيادة الاستثمارات والمشروعات المشتركة، وزيادة التجارة العربية البينية، خاصة في ظل الفوائض المالية النفطية المتاحة حاليا في العالم العربي، علاوة على رجوع كم هائل من الاستثمارات العربية التي كانت في الخارج، لتبحث عن فرص استثمارية مواتية في دولنا العربية الناهضة.

وإذا كانت الطفرة البترولية الأولى في السبعينات قد فاجأتنا على حين غرة، دون استعداد تخطيطي أو مؤسسي كاف، فإن الطفرة الحالية سوف تؤتي ثمارها الإيجابية، بإذن الله، وبفضل البنى الأساسية، الوطنية والإقليمية، والخبرات المكتسبة، على مختلف الأصعدة القانونية، والتقنية، والاقتصادية، والمالية، وذلك لتحقيق النمو والازدهار لأوطاننا العزيزة، وشعوبها الكريمة.

ونتمنى لهذه المناسبة المالية والاستثمارية العربية الهامة، ولمداولاتها ومناقشاتها القيمة، أن تتكلل بكل التوفيق والنجاح، وأن تتوج بمبادرات استثمارية ملموسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المأمولة، في كافة أرجاء الوطن العربي.

قالوا لـ « الاقتصادي» على هامش المؤتمر:

الخليلي: البحرين لها الريادة في جذب الاستثمارات

اشار عضو الغرفة التجارية العمانية ان المؤتمر سيناقش العديد من القضايا المهمة في مجال الاستثمار في العالم العربي ومناخات الاستثمار في العالم العربي، مشيرا الى ضرورة العمل الجاد في العمل على التكامل الاقتصادي العربي وعلى كافة الاصعدة الممكنة.

واعتبر الخليلي التجربة البحرينية في دعم الاستثمار وجذبه بأنها خطوة سباقة ورائدة في هذا المجال، مؤكدا ان البحرين كانت رائدة في تطوير قوانينها وتفعيلها. وتعتبر البحرين السباقة على مستوى دول الخليج العربي في هذه التجربة الرائدة على المستوى الاستثماري العربي والخليجي.

واشار عضو غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان قيس بن سالم الخليلي عن عرفانه وامتنانه لصاحب السمو رئيس الوزراء لرعايته هذا المؤتمر المهم والذي سيكون فرصة كبيرة لتفعيل العمل المشترك بين القطاعين الحكومي والخاص للنهوض بالاستثمار في عالمنا العربي واكد الخليلي على الدور الفعال الذي يلعبه القطاع الخاص للنهوض بالاستثمار ودوره في دعم التنمية الاقتصادية وخلق مزيد من الفرص للارتقاء بالوطن العربي.

الدباغ: 6 مليارات دولار الاستثمارات بين الدول العربية

اكد محافظ الهيئة العامة للاستثمار عمرو بن عبدالله الدباغ بان مثل هذا المؤتمر يعد مؤتمرا اقتصاديا تجاريا استثماريا مهما، ونحن نشكر مملكة البحرين لاستضافتها واقامتها لهذا المؤتمر، ونحن لدينا في العالم العربي تجارة بينية دون المستوى المطلوب ولابد لنا من وجود آلية لتفعيل التجارة البينية وهي دون الطموحات المطلوبة ومن خلال اجراءات وتحفيز الاستثمارات ورفع مستواها وبالتأكيد هناك اهمية كبرى لما تحققه مثل هذه اللقاءات والمؤتمرات في تفعيل وتحفيز هذا الجانب خصوصا ان مستوى التجارة البينية.

كما ذكرت هو دون مستوى الطموحات المطلوبة، وتتمنى ان يخرج المؤتمر باليات وتوصيات حقيقية لتفعيل هذا الجانب.

واشار بان رعاية صاحب السمو للمؤتمر تؤكد مدى حرص سموه ودعمه لمثل هذه اللقاءات الاقتصادية، وتؤكد ايضا على حرص المملكة لرؤية افضل لمستقبل الاستثمار في العالم العربي.

واكد الدباغ على اهمية توثيق وتطوير العمل العربي المشترك في مختلف المجالات ومن بينها المجال الاستثماري.

الكفري: السياسات الاقتصادية هي البيئة الخصبة لاجتذاب الاستثمارات

واضاف مدير مكتب الاستثمار في الجمهورية العربية السورية ان التجارب اثبتت الى ان نوعية السياسات تفوق في اهميتها كثيرا الاعفاءات الضريبية والجمركية والمزايا التي تمنحها الدول للمستثمرين استطاعت ان تنجح في استقطاب كم هائل من الاستثمارات وهذا ما يؤكده الجو الاستثماري في المملكة فقد استطاع ان يقدم مزايا واعفاءات ضريبية وجمركية متعددة منحت البحرين حقا فرصة لاستقطاب استثمارات خليجية وعربية واجنبية ودعمت لاجتذاب رؤوس اموال كثيرة للساحة البحرينية المحلية وبموجب احكام جديدة لقوانين تشجيع وجذب الاستثمار والذي سيجعل البحرين مستقبلا من اكبر جاذبي الاستثمارات في المنطقة.

ومن جانب اشار مدير مكتب الاستثمار في سوريا د. مصطفى العبدالله الكفري على اهمية انعقاد مثل هذه المؤتمرات نظرا لما تقدمه من طرح لرؤى المشاركين في المجالات المشتركة، خصوصا وان نجاح اي دولة في اجتذاب الاستثمارات الوطنية والاجنبية يتطلب توفير مناخ استثماري سليم ومستقر، لان ذلك العامل هو الاكثر اهمية في حسابات المستثمر المحلي والاجنبي.

واضاف الكفري فاي قوانين غير مستقرة سواء كانت من ناحية العملة او الاستقرار الامني هي لاتهيء الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية او الاجنبية في بلادنا. لذلك فالسياسات الاقتصادية هي البيئة الخصبة لجذب الاستثمار.

القصار: البحرين منحت المستثمرين الثقة التي يريدونها

واكد رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عدنان القصار، بان الدول العربية اليوم تشجع الاستثمار، وقد قامت بتفعيل قوانينها في هذا المجال، والبحرين اليوم تعد مثال للدول التي تعطي ثقة للمستثمر وتشجعه للحضور والاستثمار في البحرين.

واضاف انا على ثقة بان الاستثمار في البلاد العربية في زيادة مطردة مستقبلا.

وقال بان القوانين البحرينية جيدة ونتوقع ان يكون هناك فريقا من الاستثمارات العربية والخليجية والاجنبية في المستقبل القريب.